سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية

لجمعية الدعوة والتعليم باللغات الإفريقية

٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

المقدمـــة

تُعد سياسة آليات الرقابة والإشراف أحد المتطلبات الأساسية لضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية، حيث تهدف إلى تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية، بما يسهم في ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات، والحد من مخاطر الفساد والاحتيال، إضافة إلى تطوير وتحسين كفاءة العملية الإدارية.

النطـــاق

تُحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين في الجمعية، وكذلك المتعاقدين والمتطوعين، ويُستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقًا للأنظمة المعتمدة.

البيـــان

أولاً: الرقابة

١. التقارير الإدارية

تُعد التقارير الإدارية أداة أساسية في تقييم أداء الجمعية، حيث يعتمد عليها بشكل رئيسي في دعم اتخاذ القرار. وتُوجّه هذه التقارير إلى مجلس الإدارة بوصفه الجهة المسؤولة عن تصحيح الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويجب إعداد هذه التقارير بشكل دوري ومنتظم، وبأسلوب واضح ودقيق، وتشمل ما يلي:

- التقارير الدورية:

تُعد من قبل العاملين لمديريهم بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري أو فصلي، أو بعد الانتهاء من مرحلة أو مشروع.

- تقارير سير الأعمال الإدارية:

تُرفع من المدراء إلى الإدارة العليا، وتتضمن عرضًا لأنشطة الإدارات والإنجازات المختلفة.

- تقارير الفحص والتحليل:

تُستخدم لدراسة أوضاع المشاريع السابقة واللاحقة، بما يساعد الإدارة العليا في اتخاذ قرارات سليمة.

- تقارير تقييم كفاءة العاملين:

تُعد بشكل دوري من قبل الرؤساء المباشرين، وتشمل تقييم القدرات، والتوصيات التطويرية، ومستوى التعاون والعمل الجماعي وفق معايير محددة.

- المذكرات والرسائل المتبادلة:

تتم بين الإدارات والأقسام، وتُستخدم لحفظ المعلومات والبيانات وتسهيل الرجوع إليها لأغراض المتابعة والتقييم.

٢. التقارير الخاصة

تشمل مجموعة من التقارير الرقابية المتخصصة، مثل:

- تقارير الملاحظة الشخصية
- التقارير الإحصائية والرسوم البيانية
- مراجعة الموازنات التقديرية
- متابعة الشكاوى والتنظيمات
- مراقبة السجلات والرقابة الداخلية
- متابعة الالتزام بمعايير الجودة
- تقييم ومراجعة المشاريع

ثانياً: المبادئ

تعتمد الرقابة في الجمعية على مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي:

- مبدأ التكاملية:

تكامل أنظمة الرقابة مع اللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

- مبدأ الوضوح والبساطة:

تصميم نظام رقابي سهل الفهم والتطبيق لجميع العاملين، بما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة.

- مبدأ سرعة كشف الانحرافات:

القدرة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات بسرعة، والإبلاغ عنها، وتحليل أسبابها ومعالجتها.

- مبدأ الدقة:

الاعتماد على معلومات دقيقة وموثوقة لدعم اتخاذ القرار، حيث إن ضعف دقة البيانات قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة على الجمعية.

المسؤوليات

تُطبق هذه السياسة على جميع أنشطة الجمعية، وعلى كافة العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارتها وإشرافها.

ويجب على جميع المعنيين:

- الاطلاع على الأنظمة والسياسات المرتبطة بأعمالهم
- الإلمام بمحتوى هذه السياسة
- التوقيع عليها والالتزام بما ورد فيها

كما تتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة من هذه السياسة لضمان تطبيقها بالشكل المطلوب.